مساهمة من جريدة (المدى) في معالجة قضايا الشباب ومشاكلهم في ظل الظروف الحالية ولحاجتهم الماسة لمنبر يلقي الضوء على معاناتهم في مختلف مجالات الحياة تفتح (المدى) صفحة أسبوعية خاصة بالشباب وتتمنى عليهم المساهمة الفعالة في طرح مشكلاتهم ومقترحاتهم على صفحة (الشباب والمجتمع).. مع التقدير.
وتكون المراسلة على العنوان الالكتروني أدناه:

Young.mada@yahoo.com

معالجات

علاقة الأستاذ الجامعي بطلبته.. تجاذب أم تنافر؟

د. فائز الشرع

تتشكل بنية العملية التعليمية من ثلاثة أقطاب أساسية: هي الأستاذ (المعلم) والطالب (التلميذ) والمعرفة (العلم) وتجمع بين الأستاذ والطالب علاقة الاستقطاب التي تتضمن تقديم الرسالة (العلم) بوسائل تتحقق بها عملية الإرسال والاستقبال، التي تكون أحادية الاتجاه في التعليم التقليدي، وثنائية الاتجاه على نحو تفاعلي في تجارب التعليم المتقدمة، غير أن أهم رابط استقطابي بين قطبي التعليم يمكن أن يضمن نجاح هذه العملية هو الحب، كما يشير إلى برتراند رسل بقوله: (إن المعرفة التي يسخرها ويديرها الحب هي ما يحتاجه المربي وما ينبغي أن يحصل عليه التلاميذ) من دون أن يقصر طاقة الحب على علاقة الطالب بأستاذه، بل يتجاوز ذلك إلى نوع ما يقدم من معرفة ووسائل تعاطيها في قاعدة ذهبية يوجزها بأن (المعرفة التي تمل التلميذ وتضجره قليلة الفائدة، أما المعرفة التي يقبل عليها ويهضمها فتستقر في نفسه ملكا دائما له).

نحن إذن بإزاء نوعين من المعرفة: أحداهما تضجر وتقل فائدتها، وهي المعرفة الجامدة التي لا حياة فيها وتكون العلاقة الجامعة بين الأستاذ وطالبه مقصورة على تلقينها والمحاسبة عليها ويمكن أن تتشيأ هذه المعرفة لتتحول إلى سلعة استهلاكية يتنهي أثرها بنهاية أمد دراستها والفراغ منها بعد النجاح في الاختبار النهائي، وعندئذ لا يكون لها أية فائدة مستقبلية في حياة الطالب العملية، وخير تمثيل على هذه العلاقة النفعية سريعة الزوال، ما يقوم به الطلبة من ممارسة لافتة بعد النجاح بتمزيق للكتب المنهجية أو رميها بطريقة انفعالية تنم على الفرح الرمزي بزوال السجن الذي كانت المادة العلمية تمثل قضبانه ولا يتبقى للأستاذ غير مهنة السجان.

أما المعرفة الأخرى فهي المعرفة التي (يهضمها) الطالب لتتحول إلى لبنة أساسية في تشكيله شخصيته العلمية والحياتية على نحو عام، ومن الطبيعي أن مثل هذه المعرفة لا تتحدد بالمعطيات العلمية الواجب توافرها في المقرر العلمي الذي يدرسه الطالب، وإنما في طريقة وضع هذا المقرر من جهة، والكيفية التي يدير بها الأستاذ هذه المعرفة ويقدمها سائغة محببة نافعة للطالب، وهي في وضع الجامعات أيسر وأكثر فاعلية، إذ لا يتقيد الأستاذ والطالب بمقرر علمي حرفي، ويكون لمحاضرة الأستاذ الأثر الفاعل في تشكيل المعطى المعرفي من حيث وسائل التقديم، التي لا تقدح في أصل المادة المعرفية الراسخة، أما ما كان قابلا للتغير والتحول، مع مراعاة التطور الحاصل في دنيا العلوم، فهو مسؤولية الأستاذ يتخذ موقفا مما يختص به سواء أكان هذا الموقف نابعا من اجتهاد شخصي أم مستندا إلى كشف جديد، لم يكن له حضور في المقرر من المناهج، على أن يتجنب الأستاذ التعصب لرأيه أو معتقده، أو يحجب الآراء التي لا يتفق معها أو أن يحدث بلبلة في تلقي المعلومة أو الآراء العلمية التي تتكون منها المادة العلمية.

وفيما يتعلق بتعامل الأستاذ مع تلميذه فثمة أنواع ثلاثة من التدريسيين: نوع يتقيد بمادة أحادية المصدر . موروثة المعلومات.محددة لديه ولا يسمح للطالب بأن يناقشها ويطالبه بتسطيرها حرفيا في اختبارات ميكانيكية، لا تقدم للاثنين غير اختزان مادة وإفراغها ومن ثم طرحها إلى الأبد، بعد نهاية المرحلة الدراسية، ونوع يقدم مادة تتمرد على ما هو مستقر ويطالب الطالب في اختباراته بأن يعود إلى المادة المتمرد عليها في المحاضرات، فضلاً عن هذه التمردات غير الخاضعة في أحيان كثيرة لضابط علمي، كما لا يسمح للطالب بأن يمارس عملية التمرد التي درج الأستاذ عليها، الأمر الذي يبلبل عملية الاستقبال لدى الطالب، ويحرمه الاستقرار على حقيقة ما، كما يفقده الثقة بنوع ما يقدم له من معرفة. ونوع ثالث يعمل على الموازنة بين المادة العلمية وما يمكن أن يستجد من نظريات حولها، مع منح الطالب حرية مناقشتها أو مسائلتها والإبداع بما يوازيها إن أمكن ذلك، وعندئذ يمكن أن نضمن جوا علميا تفاعليا يفيد منه الطالب والأستاذ معا، إذ تثير الأسئلة الموجهة من الطلبة طاقة البحث، الواجب توافرها على الدوام في شخصية الأستاذ الجامعي.

بقي أن نميز ثلاثة أنواع من العلاقة بين الأستاذ والطالب: وهي النوع المستسلم لجمود ما يقدم وثبات التحصيل الذي قد لا يتميز فيه الطالب الجاد من سواه عن طريق وسائل، بعضها شرعي والآخر غير شرعي (كالغش في الامتحان)، وعلاقة تحكمها عقدة التفوق التي تجعل من الطالب دائما ضحية الأستاذ الذي يتعسف في الاختبار بما لا يتوازى مع ما يعطيه من مادة علمية، أو حتى ما يستطيع هو أن يتجاوز اختباراته، من دون مساعد.

والنوع الآخر من العلاقة هو الذي يقدم معرفة متعددة وإمكانات متطورة، واختبارات تراعى فيها القدرة المتوسطة للطلبة مع توافر ما يبرهن على تميز طلبة آخرين وينمي قدراتهم.

والشكوى التي تتبادر دائما من ضعف مستوى الطلبة الوافدين الى الجامعات، استناداً إلى أمراض الدارسة في مراحل التربية (من الابتدائية إلى الإعدادية) لابد من أن توازى بشكوى تعسف الأستاذ تجاه الطالب على وفق علاقة لا تخلو من عقد التفوق أو الغيرة.

نحن إذن بإزاء نوعين من المعرفة: أحداهما تضجر وتقل فائدتها، وهي المعرفة الجامدة التي لا حياة فيها وتكون العلاقة الجامعة بين الأستاذ وطالبه مقصورة على تلقينها والمحاسبة عليها ويمكن أن تتشيأ هذه المعرفة لتتحول إلى سلعة استهلاكية يتنهي أثرها بنهاية أمد دراستها والفراغ منها بعد النجاح في الاختبار النهائي،

التعليم العالي وتسهيل الدراسة على النفقة الخاصة

تزايد الإقبال في الفترة الأخيرة على الدراسات العليا خارج العراق على النفقة الخاصة، وانتشرت الإعلانات في مناطق مختلفة من البصرة عن مكاتب خاصة وشركات تتولى عمليات القبول في الجامعات، لاسيما في دول شرق آسيا وروسيا وأوكرانيا. ويشير طلبة إلى إن الدراسة في الخارج لها جوانب مفيدة أخرى، إضافة إلى الجانب العلمي تتمثل بالانفتاح على مجتمعات جديدة والتعرف عليها، في حين يلفت أكاديميون إلى ان هناك إشكالية بحاجة إلى إجابة من وزارة التعليم العالي بشأن الاعتراف ببعض الجامعات فضلا عن معادلة الشهادات.

البصرة/ محمد ستار

أبو محمد، احد أصحاب المكاتب التي تسهل الحصول على القبولات للطلبة الراغبين بالدراسة خارج العراق، قال لـ(المدى): ان الإقبال الان في تزايد مستمر من الطلبة على الدراسة خارج العراق خصوصا من الخريجين للأعوام الماضية، وهناك مئات المعاملات التي ما بين تم انجازها او ستنجز لهذا الغرض.

وأضاف: من أسباب زيادة الإقبال على الدراسة في الخارج الان هي ان الجامعات في الخارج تقبل الطلبة بغض النظر عن المعدل والعمر كذلك ان كلف الدراسة تعد رخيصة نسبياً بالقياس إلى دول أخرى في اختصاصات مهمة كالطب والهندسة وغيرها.

وأشار إلى: انه يسهل الحصول على القبولات للطلبة في الجامعات الروسية والأوكرانية، كما ان هناك مكاتب وشركات أخرى توفر القبولات في جامعات ماليزيا والهند وغيرها من الدول.

وأضاف: كما ان المكتب يقدم خدمات أخرى للطالب كإجراءات الحصول على القبول الدراسي والفيزا التدعيمية من خارجية الدولة التي يرغب الدراسة فيها ،فضلا عن الاستقبال في المطار، وإكمال إجراءات التسجيل بالجامعة.

وتابع: وكذلك المساعدة في إجراء الكشوف الطبية ،ومساعدة الطالب على إجراءات السكن والإقامة، فضلاً عن المساعدة في عملية فتح الحساب البنكي وعمل بطاقة الائتمان، والتعرف على المدينة التي يدرس فيها.

من جانبه، قال علي عبد الله وهو احد الطلبة الذي يسعى للحصول على قبول على نفقته الخاصة: بالتأكيد إن إقبال الطلبة العراقيين على الجامعات في خارج العراق له الكثير من الدواعي والمسببات، أهمها عدم توفر فرص جيدة للدراسة على حساب الدولة كبعثات أو ربما زمالات أو بالأحرى عدم الاهتمام بمنح الطلبة تلك الفرصة المهمة.

وأضاف عبد الله: وتفضيل بعضهم على البعض الأخر من مقربي المسؤولين وبعض الحزبيين، فضلاً عن تخبط الدولة في قراراتها التعليمية يلجأ الطلبة العراقيون بعد يأسهم من وزارة التعليم إلى الدراسة على النفقة الخاصة في الدول التي يمكن ان تسمح بالدراسة بأجور مناسبة مثل ماليزيا والهند وأوكرانيا وروسيا.

وتابع: أما المشاكل التي تواجه الطلبة خصوصا الموظفين منهم عديدة أهمها الوزارة نفسها فهي لا ترحم ولا تترك لهم رحمة الرب فبينما يسعى الطلبة للدراسة على حسابهم تقوم الدولة بدلا من مساعدتهم بقطع نصف راتبهم فضلا عن المعاملة المرهقة مما يودي إلى تقليص راتبه بشكل يعجزه تقريبا عن الدراسة في تلك الدولة.

وأردف: بالتالي يتخلى عن الفكرة ، أو ان ترفض الوزارة كما حدث مؤخرا أي دراسة على النفقة الخاصة بحجة التريث، مشدداً: كان على الدولة إن تبارك أي طموح علمي وان تتبنى أي فكرة لتطوير التعليم والقدرات.

أما ياسين محمد وهو موظف أيضاً يروم إكمال شهادة الدكتوراه، أشار إلى ان الإقبال على الدراسة في الخارج ليس رغبة في تلقي المعرفة الأكاديمية في تخصص ما فحسب، بل هو رغبة ملحة للفرد العراقي بالانفتاح على مجتمع أخر وحياة أخرى واكتشاف ثقافات وتقاليد جديدة والهروب بالوقت ذاته من واقع متقهقر ومريب في انحداره.

وأضاف: باعتقادي إن دعم الدولة لمشروع كهذا يساهم بصناعة أجيال جديدة وبناء أسس رصينة تحفظ المجتمع وأفراده من آفة الانغلاق.

واستدرك: لكن الدولة للأسف مازالت تتعامل مع الأستاذ والطالب العراقي بمبدأ الحجر وتبتكر المعوقات دائماً أمامهما ومن بينها إيقاف الدراسة على النفقة الخاصة.

ودعا الجهات الحكومية إلى تسهيل أي جهد يصب في هذا الاتجاه في الأقل أن المتعلمين في الدول الأخرى سيتمكنون من نقل تجارب جديدة من الدول التي يدرسون فيها إلى المجتمع الذي أنهكته الحروب.

من جانبه قال المواطن أبو أحمد: انه يفكر بإرسال احد أولاده للدراسة خارج العراق بعد ان تخرج هذا العام وبمعدل لايؤهله للدخول للكليات الطبية أو الهندسية في العراق، مشيراً إلى: لديه عدداً من الاختيارات منها ماليزيا أو أوكرانيا أو روسيا وربما الهند.

وأضاف: إن الدراسة هناك أفضل وفيها محاسن كثيرة اولها التعرف على مجتمع جديد وبالتالي خلق تجربة جديدة لديه، وثانياً الخلاص من هذا الوضع المتردي وتعلم لغة أخرى، فضلاً عن إن تكاليف الدراسة رخيصة نسبياً.

الدكتور لؤي حمزة الأستاذ المساعد في جامعة البصرة قال: تثير موضوعة الإقبال على الدراسة خارج العراق للحصول على الشهادات العليا واحدة من المشكلات القديمة المتجددة في حقل التعليم العالي، وهي مشكلة الدراسات العليا التي كانت وما تزال مثار جدل في أكثر من وجه من وجوهها، لاسيما معدلات المتقدمين وسنوات تخرجهم والتخصصات المطلوبة، والآليات والضوابط التي ينتظر كل عام ان توجز بـ(تعليمات) وزارية جديدة.

وبين: ان ذلك يدفع الكثيرين من الطلبة الذين يصعب عليهم إكمال دراساتهم العليا في الجامعات العراقية لسلوك طريق مكاتب الترجمة التي بدأت تدخل ميداناً جديداً عبر تأدية دور الوسيط بين المتقدم والجامعة الأجنبية.

وأضاف: وللمكاتب أجورها في حالة قبول المتقدم او عدم قبوله، لكن العبء الأكبر من المسؤولية ما يزال على كاهل وزارة التعليم العالي التي ينتظر منها تأدية دور بالغ الأهمية في تأكيد مصدقية الجامعات التي يتوجه المتقدمون لمخاطبتها، ثمة عدد كبير من الجامعات في البلدان الأسيوية ودول الاتحاد السوفيتي السابق التي ينتظر المتقدمون موقف وزارة التعليم العالي منها.

وتابع: فالأمر لا يقف عند حدود مكاتب الترجمة وسبل تعاملها مع الجامعات ذات الدور العلمي والشهادات المحترمة، ثمة جانب رسمي يظل مطلوباً في هذه القضية، هو الجانب الذي يحدد مقبولية الشهادة من وزارة التعليم العالي، ولما طال انتظارهم فضل عدد ليس بالقليل منهم الذهاب إلى آخر الشوط وإتمام متطلبات الدراسة من دون إن يحسم الموقف الرسمي بشان شهاداتهم، أو إمكانية معادلتها بالشهادة العراقية.

وزاد: والموضوع نفسه بشأن الطلبة الذين يتقدمون للدراسة عن بعد، عبر الانترنيت، ومن خلال أستاذ عراقي يخاطب من الجامعات الأجنبية بوصفه متابعاً للطالب ومشرفا على انجاز بحثه.. إنها مشكلة أخرى بحاجة إلى موقف تفصيلي من قبل وزارة التعليم العالي.

وخلص إلى القول: فقد بقي الطلبة يقدمون خطوة ويؤخرون أخرى في رغبتهم تحقيق طموح الدراسات العليا ولو عبر طريق غير مباشر يدفعون في سبيله مبالغ ليست بالقليلة

الناجح يرفع أيده .. عدسة: سعد الله الخالدي

الموظفات هدف الزواج من الجيل الجديد

بغداد /المدى

قديماً كانت العوائل المحافظة تتخوف من زواج ابنائها من الموظفات لكن اليوم بدأت هذه الأفكار تشهد تغييراً بفعل اختلال التوازن العددي بين الجنسين الذي خلفته الحروب والتغيير الكبير في سلوك الناس الناجم عن الواقع الجديد والارتفاع الكبير في أسعار العقارات والأراضي ومواد البناء ومعظم المواد الغذائية التي تتطلبها الحياة اليومية، الأمر الذي بدأ معه الشارع العراقي يشهد حالة من الضيق ووسط هذا الغلاء يبدو الشاب الذي يبحث عن شريكة المستقبل هي زوجة تحصل على دخل لتعينه في أعبائه المادية اليومية، وبعض الشباب يعدون المرأة ليس من واجبها ان تشارك زوجها مسؤولياته المادية وآخرون يعدون ذلك أمرا عاديا وطبيعيا، ولكن بشكل عام يسر الزوج ان يتخلص من الأعباء حتى لو كان مصروف زوجته فيبدو الزواج من موظفة أكثر راحة ويقال ان الزوجة الموظفة اقل نكدا.

وبين هذا الرأي وذاك كانت لنا هذه الوقفة مع شباب وشابات ممن أدلوا بآرائهم بشأن الموضوع فطارق علي (طالب) يرى انه من الطبيعي في هذا الزمن الصعب أن يبحث الشاب عن زوجة موظفة تساعده على توفير حياة لائقة لأولاده، فالشاب في ظل هذه الظروف الصعبة التي نعيشها وغلاء الأسعار لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء أسرة ومصاريفها وحده والمرأة هذه الأيام تريد لباساً على الموضة وماكياجاً وأدوات تجميل وما إلى ذلك فمن أين يوفر لها الشاب إذا كان راتبه لا يكفي مصروفه، ثم أن العادات والتقاليد الاجتماعية في بلدنا تحمل الشاب أعباء الزواج كلها مثلاً في مصر أهل الفتاة يتكفلون بتوفير (عفش) المنزل أما عندنا فالشاب عليه تأمين كل شيء من تكاليف الزفاف والمهر ومصاريف أخرى وحتى أن بعض الأهل لا يرضون إلا بمهر عالٍ وحفلة في ناد فماذا يفعل الشاب؟

اما سيف عبد الحميد (مدرس) فيعتقد بأنه لا يوجد مقياس على ان المرأة الموظفة مطلوبة أكثر وتحظى بالعريس أكثر من غير الموظفة والدليل أن نسبة العنوسة بين الموظفات مرتفعة لأن بعض الفتيات اللواتي يصلن إلى حد معين من الثقافة ويصبحن مستقلات مادياً يبدأن بالبحث عن العريس المثقف والغني وفي هذه الأيام نادراً ما تجده، والموظف قليلاً ما ترضى به لكونها تطمح لحياة أفضل وتشعر أنها تستطيع أن تكفي نفسها مادياً وتستغني عن الرجل في كثير من الأوقات وبالنسبة لي أريد زوجة موظفة وحصراً مدرّسة لأن التدريس أفضل مهنة للمرأة إذ أن هناك العطلة الصيفية وأيام الجمع والسبت، هذا يمنحها وقتاً جيداً للعناية بالبيت والأولاد والعناية بزوجها أما الموظفة التي تلتزم بدوام يومي سينعكس ذلك بالتأكيد على بيتها وسينعكس على تربية أولادها لأن غياب الأم عن المنزل يفقد الأطفال الكثير من الحنان والعناية.

من جانبه قال مناضل جهاد (مهندس) ان الكفة ترجح فعلاً للفتاة الموظفة وهذا ما أصبحنا نلمسه بشكل كبير في أيامنا هذه بسبب الوضع المعيشي السيئ وأغلب الشباب عندما يعجب بفتاة يسألها عن عملها، وبالنسبة لي الحب أهم ولا تعني لي الوظيفة مع أن أحوالي المادية عادية، المهم أن أحبها فالشاب الذي يبحث عن موظفة معناها انه لا يبحث عن الاستقرار والراحة بل يبحث عن بنك أو عن مصدر للرزق وتنتفي هنا صفة الزواج وتكثر المشاكل لأنه بالأصل يفكر براتبها قبل أن يفكر فيها.

اما نور علي وهي (طالبة) تضحك قائلة: اين هي الوظائف؟ فرجالنا لا يجدون الوظيفة هل نجدها نحن؟ ولا اعتقد انه شيء معيب أن يبحث الشاب عن الموظفة خصوصاً بعد الظروف المعيشية الصعبة التي نمر بها وراتب الرجل وحده لا يكفي، فالموظفة تساعد زوجها على متطلبات وأعباء المنزل وعلى مصاريف الأولاد وفي هذا الوقت إذا لم تكن المرأة موظفة فالوضع المادي يكون سيئاً.

اما آمال فكانت أكثر حدة من سابقاتها وتقول: أصبح الزوج الآن يطالب براتب الزوجة.. ويجده حقاً من حقوقه.. فمادام سمح لها بالعمل وتخلى عن بعض حقوقه وهو بقاؤها في البيت فله كل الحق بالمطالبة بالراتب، انا موظفة وراتبي لي وليس لزوجي الحق فيه وهذا امر اتفقنا عليه منذ البداية ولكن هذا لا يعني انني امنعه من ان يأخذ مني في حال احتاج ذلك.

علي احمد طالب في كلية العلوم الجامعة المستنصرية يذكر عندما ا تقدم للزواج كان حريصاً على ألا تكون موظفة لأنه لا يحبذ كثرة خروج المرأة من البيت سواء لوظيفة او غيرها ويضيف في الوقت الحاضر المجتمع يتغير كل يوم ويصبح مادياً أكثر وتطغى المظاهر على الأمور المهمة وتجد للأسف بعض النساء تكلف زوجها ما لا يطيق من أجل التباهي أمام الغير ومن باب الناس الفلانيين ليسوا أحسن منا، هذا الموضوع يجعل الكثير من أزواج المستقبل يفضلون الموظفة للتخلص من أعبائها.

الحب في الدراسة الجامعية بين الأمل والفشل

بغداد/ سرى الصراف

هل حقيقة الحب في الجامعة ما هو الأوهم؟ كلا ليس كذلك، بل هو حب حقيقي

وسام علي طالب سنة رابعة إدارة واقتصاد يختلف مع الذين يعتبرون الحب في الجامعات وهماً ويقول: ان الحب موجود في الجامعة، ولا يوجد سبب يمنع وجوده.. ولم لا.. مادام الوعي موجوداً بين الطرفين! لكن فشل هذا الحب يعود إلى التربية والفصل بين الجنسين، واعتبار الفتاة خطاً أحمر ممنوع الاقتراب منها! فعندما يدخل الشاب الجامعة ويجد نفسه أمام الجنس الآخر، يقيم علاقات لا من أجل الحب، إنما من أجل التسلية وسد الفراغ العاطفي! قد تكون العلاقات جدية، لكن ظروف الحياة والمعيشة تحول دون الوصول إلى غايتها.

مضيفاً أن مشكلة الأديان والاختلاف بينها، وكذلك الاختلاف بين طوائف من دين واحد تؤثر تأثيراً كبيراً باتجاه فشل هذه العلاقات! فوجود علاقة حب بين شخصين من طائفتين مختلفتين أو من دينين مختلفين ستكون حتما فاشلة، برغم صدقها، بسبب الرفض التام من الأهل وعدم تقبل المجتمع لعلاقات كهذه تحول دون ذلك.

أما لجين، سنة ثانية اقتصاد، فتقول: أنا ضد الحب في الجامعة! لأن أغلب العلاقات تكون من أجل المظاهر.. فالشاب يتفاخر بعدد الفتيات اللواتي يتكلمن معه، وعدد العلاقات التي أقامها في الجامعة، وقد تتحول المسألة إلى رهان بين الطلبة، بمعنى (وإذا وجدت علاقات حب جدية، وهي نادرة! فمصيرها في الأغلب الفشل لظروف خارجة عن إرادة الطرفين مثل: (تأمين المستقبل، رضاء الأهل والكثير منها..).

علي جبر، طالب سنة رابعة لغة عربية في كلية الآداب بالجامعة المستنصرية يعلق قائلاً: لا اعتقد بوجود الحب في الجامعة لأنه عادة ما يكون الطالب/ الطالبة بحاجة إلى قرين آخر من جنس آخر ليكمل بعضهما الآخر، فهي مجرد عواطف ومشاعر جياشة، لا توجد جدية في هذه العلاقات. فمعظم الشباب لهم أهداف وغاية أخرى، إضافة إلى التسلية.. وتعود الأسباب إلى نقص التربية والوعي والثقافة وانعدام الضوابط بين الجنسين.

هبة احمد الطالبة في كلية الآداب الجامعة المستنصرية تتحدث عن تجربتها في الجامعة فتقول: أنا كنت سنة أولى عندما أحببت شاباً، كان حب مراهقة، من طرف واحد، لم يكن يعلم الشاب بالبداية بحبي له مع أننا كنا أصدقاء. لكن، بعد فترة اتضحت له الأمور، فابتعد!.. وصارحني واتضح أنه من عائلة محافظة لا تأخذ إلا من بعضها أو من نفس منطقتها، للأسف كانت صدمة وجرحاً كبيراً بالنسبة لي.

وتضيف: الحب شيء جميل جدا لكن يجب أن يمارس بالشكل الصحيح، فأغلب الشباب يأخذون الحب من أجل الجنس يعني بالعامية (يمسك إيدها، ياخذ بوسة، أو ضمة من فتاة..) من أجل إرضاء شعوره فقط ثم يبحث عن أخرى لتعطيه المزيد.. هذه مشكلة جدا خطرة لا يتحدث عنها الكثيرون مع أنها موجودة بكثرة وتعود الأسباب للتربية ونقص الثقافة الجنسية لدينا.

اما فاطمة كاظم طالبة في كلية التربية بجامعة بغداد، سنة ثالثة حقوق، فترى أن الحب نوعان إما من أجل التسلية وملء الفراغ العاطفي خلال السنين الدراسية، ثم تنتهي صلاحية الفتاة/ الشاب، ويملّ كل واحد من الآخر! فيبحث كل واحد منهما عن جديد!.. أو تكون فعلا علاقات جدية يحب الشاب بكل عواطفه وكذلك الفتاة ليتفاجأ كل منهما، وبالأخص الشاب، أنه أمام كم هائل من المسؤوليات فلديه الجيش وتأمين البيت والعمل والمستقبل ولا يستطيع التقدم لهذه الفتاة! وكما يقول السورويت (يا بتكون الفتاة راحت، ياراحت عليها). حسام محمد الطالب في كلية الآداب بالجامعة المستنصرية يقول: الحب يأتي فجأة.. لا يستطيع أي إنسان أن يتحكم به ولكن الظروف لا تسمح بإتمام هذا الحب! وبرأيي نحن بحاجة للحب في الجامعة، وقد يكون الكبت العاطفي هو السبب وراء سعي الشباب في الجامعة لإقامة علاقات عاطفية لمجرد التسلية والتعرف على الجنس الآخر. ويضيف: أنا أحببت فتاة من نفس سنتي الدراسية لكننا لن نكمل مع بعضينا لأننا مدركان أننا لا نستطيع أن نقف معاً.. أنا مشواري طويل، وهي لا تستطيع الانتظار، وإن تقدم لها الرجل المناسب صاحب المال والجاه فسوف يقبل أهلها فوراً.

الباحث الاجتماعي علي الواضح يعزو سبب فشل الحب في الجامعات الى إهمال الأسرة وعدم تفهم أبنائها وأنهم يحاولون ان يجعلوهم نسخة تقليدية منهم. ويعتبر فوزي الموسوي التدريسي بالجامعة المستنصرية ان علاقة الطالب والطالبة لا تخرج عن اطر العلاقة الدراسية لكون الجامعة صرح للدراسة فحسب، لكنه يرفض العلاقات التي تنتهي بالزواج.

وجهة نظر

مبادرة الشباب

بغداد / جعفر الونان

سؤالان الأول منهما: هل عجزت الدولة عن معالجة مشاكل الشباب؟ والآخر: لماذا لا يبادر الشباب لحلّ مشاكلهم بأنفسهم بدلاً من انتظار من يحل مشاكلهم؟ تثار هذه الأسئلة وسط مخاوف من تزايد مشاكل الشباب بعد أن عجزت الحلول الوقتية المطروحة من الدوائر والمؤسسات الرسمية المعنية بامر الشباب من فك الترابط المتشابك لمشاكلهم، وبطبيعة الحال ان الدولة معنية المتابعة شؤون الشعب المكلفة بأدارته، لكن الخمس سنوات الماضية لم نسمع اهتماماً واضحاً من القائمين على الدولة لشريحة "الشباب" التي يصفها الفيلسوف الالماني شويفر هوفن ماريت (١٧٩٨-١٨٥٥م) بكتاب الموسوعة (السياسية بديناميكة المجتمع) التي لابد لها من أن تستمر، عدم الاهتمام بشريحة الشباب سيوقف ديناميكة المجتمع هذا ما يراه شويفير ومعه الكثيرون، واقع الشريحة الديناميكة "الشباب" في العراق ما يزال المشهد ضبابياً للصورة الشباب في العراق فالسنوات الماضية التي شهدت تقدماً على الصعيدين الأمني والسياسي لم نلمسه على مستوى الاهتمام بواقع الشباب الذي رعاه الدستور في الفقرة (ب) من المادة (٢٩) التي تنص: تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وعلى الرغم من ان الدستور لم يحدد امتداد الرعاية للشباب مما جعل النص اكثر مرونة، لكن العمل بهذه الفقرة لم يبدأ بعد بشكل حقيقي وفعال فما يزال تدهور اوضاع الشباب مستمراً في العراق بسبب انشغال الجهات المسؤولة بما هو اهم من الشباب حسب تصور تلك الجهات، وعودة إلى السؤال عن عجز الدولة عن ممارسة واجباتها لمعالجة مشاكل الشباب يبدو ان الإجابة عليه وللأسف نعم الى هذه اللحظة ويختزل بعضهم الوزارة التي تعنى بالشباب لم يقرّ قانونها الى هذا الحين على الرغم من قراءته قراءة أولية في البرلمان لكن ذلك العجز نسبي وليس عجزاً كاملاً. اما المحور الاهم فهو السؤال الثاني لماذا لأبادر الشباب وبشكل جدي للمطالبة بحقوقهم؟ ما الذي يجعلهم ينتظرون ان ترمي الدولة لهم حقوقهم مادام لديهم نص دستوري واضح يفرض على الدولة رعاية الشباب والاهتمام بهم، وقد يرجع بعضهم الى ان صفتي الاتكال والانتظار التي تتصف بها شريحة الشباب هي من أسباب عدم التحرك بالشكل المطلوب لفرض رؤاهم بما ينسجم مع الدستور، فالمطالب التي من المفترض والتحاور بشأنها مع المسؤولين لابد ان تكون سريعة وحقيقية ومن دون ادلجة او ميول لان إطالة الاهمال للشباب واستمرار الصمت من المعنيين بالموضوع يسبب الكثير من المشاكل التي تقود بدورها الى مشاكل أخرى.